



تقرير لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي

١- عُقد الاجتماع الحادي والعشرون للجنة البرنامج والميزانية والإدارة في جنيف من ٢١ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ برئاسة الدكتور رين مينغوي (الصين).^١ واتفقت اللجنة على أنه ينبغي أن يتولى السيد خاغا راج أدهيكاري (نيبال)، وهو عضو جديد في المجلس التنفيذي وفي اللجنة، منصب نائب الرئيس ليحل محل نائب الرئيس السابق من نيبال. واعتمدت اللجنة جدول أعمالها.^٢

البند ٢ من جدول الأعمال مسائل للاستعراض من جانب المجلس التنفيذي و/ أو لتوصيته بها

١-٢ أحدث المعلومات عن تنفيذ وتمويل الميزانية البرمجية ٢٠١٤-٢٠١٥ (الوثيقة م ٣٣/١٣٦) تنقيح (١)

٢- قدمت الأمانة أحدث المعلومات عن تنفيذ الميزانية البرمجية ٢٠١٤-٢٠١٥ وتمويلها، وأبرزت المستوى العالي لتمويل الميزانية البرمجية والنهج الأكثر مرونة المُتَّبَع في تمويلها وتعزيز إدارتها، ولاحظت في الوقت نفسه أنه لا تزال هناك مشاكل بشأن قصور مواعمة تمويل بعض مجالات البرامج في الميزانية البرمجية.

٣- وأعربت اللجنة عن تقديرها للتحسينات المُدخلة على كل من مستوى التمويل والمواعمة، وحثت الأمانة على إنجاز المزيد من العمل من أجل تحقيق المواعمة الكاملة.

٤- وطلبت اللجنة توضيحات بشأن الخطط المعنية بالحوار الخاص بتمويل الميزانية البرمجية ٢٠١٦-٢٠١٧، لأن ذلك الحوار ساعد على بلوغ مستوى محسّن في تمويل الميزانية البرمجية ٢٠١٤-٢٠١٥.

٥- وسلّمت اللجنة بأن استعراض منتصف المدة سيُعرض على جمعية الصحة العالمية الثامنة والستين في أيار/مايو ٢٠١٥، وشدّدت على الحاجة إلى هذا الاستعراض لتقديم مزيد من المعلومات، وخصوصاً عن التقدم المحرز والتحديات المواجهة في تحقيق النتائج المتوقعة، وكذلك عن أثر فاشية مرض فيروس الإيبولا على عمل سائر البرامج التقنية والتمويل العام.

٦- وأشار أيضاً إلى أثر قرارات جمعية الصحة على الميزانية البرمجية ٢٠١٤-٢٠١٥. ويلزم الاضطلاع بمزيد من الرصد والتحليل ضمناً لتحقيق مواعمة سليمة.

١ قائمة المشاركين متاحة في الوثيقة EBPBAC21/DIV./1.

٢ الوثيقة EBPBAC21/1.

٧- وعلاوة على ذلك، أقرت اللجنة بمدى هشاشة البرامج، وخاصة في ضوء صعوبة التنبؤ بالظروف الاقتصادية التي ستسود في الثنائية المقبلة.

وأوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بتقرير الأمانة الوارد في الوثيقة م ٣٣/١٣٦ تنقيح ١.

٢-٢ **الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٦-٢٠١٧ (الوثيقتان م ٣٤/١٣٦ وم ١٣٦/٣/ معلومات)**

٨- سلمت اللجنة بالنهج المؤسسي الذي اتبعته الأمانة وبالعملية الرصينة التي اضطلعت بها وبالجهود التي بذلتها في وضع مسودة الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٦-٢٠١٧ لإشراك مستويات المنظمة الثلاثة من خلال شبكات الفئات ومجالات البرامج.

٩- وأوعزت اللجنة بأنه ينبغي في المستقبل إصدار مسودة الميزانية البرمجية المقترحة في موعد مبكر لإتاحة المجال أمام الدول الأعضاء لدراساتها بمزيد من التفصيل.

١٠- وطلبت اللجنة أيضاً أنه ينبغي للأمانة عندما تنتهي من وضع الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٦-٢٠١٧ في صيغتها النهائية لعرضها على جمعية الصحة العالمية الثامنة والسنتين، أن تراعي العبر المستخلصة من فاشية مرض فيروس الإيبولا المندلعة في غرب أفريقيا، والمتطلبات من الميزانية فيما يخص القرارات المقترحة أن تعتمد على جمعية الصحة والأهداف الإنمائية المستدامة المقترحة لما بعد عام ٢٠١٥. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تعكس الميزانية البرمجية المقترحة بمزيد من الدقة قياس النتائج بواسطة مخرجات الميزانية وتحسين المؤشرات ووسائل التحقق. وشددت اللجنة على أهمية وضع ميزانية برمجية قابلة للتمويل والتنفيذ على نحو واقعي ومبنية على الأولويات البرمجية وفي إطار إيلاء اهتمام خاص لتزويد البلدان بالدعم التقني.

١١- وأعربت اللجنة عن ضرورة إبداء المرونة وشفافية الإدارة فيما يتعلق بميزانيات كل من البرنامج الخاص للبحث والتدريب في مجال أمراض المناطق المدارية المشترك بين اليونسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والمنظمة والبرنامج الخاص للبحث والتطوير والتدريب على بحوث الإنجاب البشري المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسيف والمنظمة والبنك الدولي، اللذين يحظيان بآليات مستقلة لتصريف شؤونهما، وبميزانية عنصر الاستجابة للفاشيات والأزمات الذي سيكون مدفوعاً على الدوام بما يقع من أحداث.

١٢- وأحاطت اللجنة علماً بالسيناريوهات الثلاثة لميزانية الثنائية ٢٠١٦-٢٠١٧ التي قدمتها الأمانة. ولم تعرب الدول الأعضاء صراحة عن عدم استعدادها للنظر في السيناريوهات التي تضمنت زيادات في الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٦-٢٠١٧ غير أنها شددت على ضرورة تكريس المزيد من الوقت للتشاور على نطاق واسع والبحث عن النهج الملائم.

١٣- وبيّنت الأمانة أنها ستقوم، في معرض وضعها للوثيقة في صيغتها النهائية لتقديمها إلى جمعية الصحة، بإنشاء منصة على شبكة الإنترنت للدول الأعضاء لكي تتبادل فيها التعليقات على مسودة الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٦-٢٠١٧. وستُقدّم الوثيقة في موعد أقصاه نهاية شهر نيسان/ أبريل ٢٠١٥ من أجل إتاحة وقت كاف أمام الدول الأعضاء لكي تستعرضها.

١٤- وقدمت اللجنة اقتراحات لإجراء المناقشات بشأن هذا البند خلال الدورة القادمة للمجلس التنفيذي.

٣-٢ التخصيص الاستراتيجي لحيز الميزانية (الوثيقة مت ١٣٦/٣٥)

١٥- نظرت اللجنة في تقرير الفريق العامل المكوّن من الدول الأعضاء والمعني بالتخصيص الاستراتيجي لحيز الميزانية، وأعربت عن تقديرها لرئيس الفريق العامل ولأعضائه على كل ما أنجزوه من عمل جيد، حسبما كلفهم به المجلس التنفيذي^١. وأحيط علماً بتوافق الآراء بشأن التوصيات التي قدمها الفريق العامل بخصوص كل قطاع من القطاعات التشغيلية للتخصيص الاستراتيجي لحيز الميزانية. وسُلم بأن الفريق العامل قد أنجز ولايته عن طريق إمداد المجلس بتوصياته التي تم التوصل إليها بفضل منهجية متينة. كما شكرت اللجنة الأمانة على دعمها للفريق العامل.

١٦- وناقشت اللجنة المنهجية المقترحة بشأن التخصيص الاستراتيجي لحيز الميزانية، واتفقت على أن المبادئ التي تستند إليها المنهجية هي مبادئ سليمة، وسلّمت بضرورة اتباع طريقة مرنة وشفافة وواضحة في تحديد عملية تخصيص حيز الميزانية.

١٧- وتوصلت اللجنة أيضاً إلى توافق في الآراء حول توصيات الفريق العامل بشأن القطاع التشغيلي ٢ (توفير السلع العالمية والإقليمية) والقطاع التشغيلي ٣ (التنظيم والإدارة) والقطاع التشغيلي ٤ (الاستجابة لأحداث الطوارئ) إلا أنها طلبت توضيح سبل تمويل هذه الاقتراحات.

١٨- وبرغم وجود اعتراف بمتانة العمل التقني الذي تستند إليه منهجية القطاع التشغيلي ١ (التعاون التقني على الصعيد القطري)، فقد شكك بعض الدول الأعضاء في ما إذا كانت المؤشرات المستعملة في هذا الصدد هي الأنسب، وعمّا إذا كانت البيانات المرتبطة بالمؤشرات في بعض الحالات هي بيانات عفا عليها الزمن، ولا تعكس بالتالي واقع الحقائق القائمة حالياً في بعض الأقاليم. واقترح بعض الدول الأعضاء مواصلة العمل على تنقيح المؤشرات، في حين أعرب آخرون عن رأي مفاده أن العمل التقني المُنجز فعلاً يكفي لإرساء أساس لاتخاذ قرار مستنير بشأن تخصيص حيز الميزانية.

وأوصت اللجنة بأن يقبل المجلس التنفيذي توصيات الفريق العامل بشأن القطاعات التشغيلية ٢ و٣ و٤، وطلبت من الأمانة أن تقدم خطة عن تنفيذ تلك القطاعات إلى المجلس التنفيذي من خلال لجنة البرنامج والميزانية والإدارة في اجتماعها المعقود في أيار/مايو ٢٠١٥.

ووافقت اللجنة على التوصية بأن يواصل المجلس التنفيذي مناقشة القطاع التشغيلي ١ في دورته السادسة والثلاثين بعد المائة، وأوصت بعقد جلسة إعلامية للدول الأعضاء في هذا الصدد خلال دورة المجلس المذكورة.

٥-٢ إصلاح منظمة الصحة العالمية

• إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول (الوثيقتان مت ١٣٦/٥ ومت ١٣٦/٢)
معلومات/٢)

١٩- رحّبت اللجنة بتقرير الأمانة عن مسوّد إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول الوارد في الوثيقة مت ١٣٦/٥ وبالمعلومات المتعلقة بمناقشات اللجنة الإقليمية الواردة في الوثيقة مت ١٣٦/٢، معلومات/٢،

١ انظر المقرّر الإجرائي مت ١٣٤(٤).

وسلّمت بأن مشاركة المنظمة مع الجهات الفاعلة غير الدول تمثل جزءاً مهماً من عملية إصلاح تصريف الشؤون.

٢٠- وأحاطت اللجنة علماً بالتقدم المحرز منذ انعقاد جمعية الصحة العالمية السابعة والستين وبالمناقشات الدائرة في اللجان الإقليمية، بالاقتران مع مراعاة التعليقات والتعديلات والمدخلات المقدمة من الدول الأعضاء.

٢١- ورغب بعض الدول الأعضاء أن توصي اللجنة من خلال المجلس التنفيذي بأن توافق جمعية الصحة على مسودة الإطار في صيغته الحالية؛ على أن دولاً أعضاء أخرى بيّنت أن لديها تعديلات وتعليقات ومدخلات إضافية تبديها على المسودة الحالية.

٢٢- وحدّد العديد من الدول الأعضاء أن حالات التضارب في المصالح وإدارتها والشفافية هي من أهم الجوانب المتعلقة بإطار المشاركة. وأُحيط علماً بالتقدم المحرز فيما يخص مسودة الإطار؛ بيد أنه يلزم مواصلة العمل على وضع سياسة واضحة بشأن تضارب المصالح. وبيّنت الأمانة أنها ترحب بما يقدم من اقتراحات ومقترحات ملموسة حول كيفية تجنب حالات تضارب المصالح وإدارتها.

٢٣- وأيدّ بعض الدول الأعضاء السياسة المتعلقة بعدم قبول حالات الإعارة من الجهات الفاعلة غير الدول، بينما اعترضت دول أعضاء أخرى على تلك السياسة.

٢٤- وطُلب تقديم إيضاحات أخرى وإجراء مناقشات أخرى في جملة أمور عن المعايير المطبقة في تصنيف بعض المنظمات غير الحكومية، بوصفها من رابطات الأعمال الدولية، وأيضاً عن استخدام الأموال المقدمة من الجهات الفاعلة غير الدول دعماً لتمويل رواتب موظفي المنظمة أو وظائفها إضافة إلى نوع الاجتماعات التي من شأن الجهات الفاعلة غير الدول أن تشارك فيها.

٢٥- ورحبت اللجنة بالتحسينات التي أدخلتها الأمانة فيما يتعلق بإمكانية قراءة إطار المشاركة، غير أنها اقترحت ضرورة إدخال المزيد من التقيحات والتحسينات على الإطار لمواصلة تسهيل قراءته.

٢٦- واقترحت عدة وفود استهلال عملية استعراض وتعديل وتحسين لمسودة إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول تشمل في جملة أمور الأحكام المتعلقة بتضارب المصالح، بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن الإطار خلال جمعية الصحة العالمية الثامنة والستين.

وأوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بتقرير الأمانة الوارد في الوثيقة مت ١٣٦/٥، وأن يواصل مناقشة هذا البند.

• نبذة عن تنفيذ عملية الإصلاح (الوثيقة مت ١٣٦/٧)

٢٧- ورحبت اللجنة بتقرير الأمانة وبتعزيزها على أثر فاشية مرض فيروس الإيبولا على برنامج إصلاح المنظمة. وطلبت من الأمانة تقديم معلومات في الاجتماع المقبل للجنة البرنامج والميزانية والإدارة الذي سيعقد في أيار/مايو ٢٠١٥ عن أثر الاستجابة للإيبولا على الميزانية البرمجية ٢٠١٤-٢٠١٥ من حيث التمويل والموظفين والنتائج.

٢٨- وتمت الإحاطة علماً بالتقدم المحرز في مختلف مجالات الإصلاح. وإن كان ينبغي النظر إلى التقدم الذي طرأ على إصلاح تصريف الشؤون بشكل أكثر واقعية. واقترحت عدة دول أعضاء إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية للدول الأعضاء لتسريع التقدم المحرز وتعزيز الاتساق في إصلاح تصريف الشؤون.

٢٩- وأشارت اللجنة إلى الحاجة إلى المزيد من الوضوح بشأن المخرجات والمؤشرات. وأكد رئيس لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة أن توفير القدرات الكافية والتمويل يعتبر شرطاً أساسياً لتنفيذ الإصلاح في الفئة ٦ (الخدمات المؤسسية/ الوظائف التمكينية).

٣٠- وحددت الدول الأعضاء المجالات التي تحتاج إلى جهود إضافية، بما في ذلك أداء المنظمة في البلدان، والمواءمة بين مستويات المنظمة الثلاثة، والاتصالات الداخلية والاستراتيجية، وتعزيز ثقافة التقييم.

وأوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بتقرير الأمانة الوارد في الوثيقة م٧/١٣٦.

٩-٢ أحدث المعلومات عن الموارد البشرية (الوثيقة م٤٥/١٣٦)

٣١- ورحبت اللجنة بأحدث المعلومات والتقدم المحرز في مجال إصلاح الموارد البشرية.

٣٢- ودعمت اللجنة العمل الذي تم في مجال نظام التنقل العالمي المقترح وطالبت بضرورة تطبيقه عبر مستويات المنظمة.

٣٣- وعقب التفسير المتصل بالعلاقة بين المنظمة ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، أثيرت مخاوف بشأن عدم إمكانية تطبيق أحكام سياسة التنقل العالمية على منظمة الصحة للبلدان الأمريكية. وقد فسرت الأمانة الوضع القانوني لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية وأشير إلى اعتزام إعداد وثيقة إعلامية تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السادسة والثلاثين بعد المائة وتتضمن عرضاً موجزاً للوضع القانوني وأثار التمويل وآليات التعاون. وفي هذه الأثناء، أبدت المنظمة والمكتب الإقليمي للأمريكتين/ منظمة الصحة للبلدان الأمريكية حرصهما على استكشاف سبل تعاونهما في تنفيذ سياسة التنقل العالمية.

٣٤- ورحبت اللجنة بالإطار الجديد لإدارة الأداء، ولاسيما، السياستين الخاصتين بتقرير الامتياز ومكافأته، وإدارة ضعف الأداء. وقد اتفقت مع الأمانة على ضرورة ربط الأداء بالنتائج، فهذا من شأنه تحسين المساءلة، وأكدت اللجنة على ضرورة مواصلة تنمية قدرات الموظفين بغية تحسين الأداء. وعلاوة على ذلك، شددت اللجنة على ضرورة تزويد إدارة الموارد البشرية المعنية بسياسة التنقل الجديدة بعدد الموظفين الكافي.

٣٥- وطلبت اللجنة تعزيز الجهود المبذولة لتحسين التمثيل الجغرافي والتنوع والتوازن بين الجنسين، وخصوصاً بالنسبة إلى البلدان الناقصة التمثيل. وطلبت أيضاً أن تقدم الأمانة التقارير المقبلة مجمعة بحسب الجنس. واقترحت دولة عضو أن يتم الكشف عن جنس الشخص المعين عندما يتم الإعلان عن تعيين.

٣٦- وطلبت اللجنة تقديم بيانات بشأن استخدام الطرائق التعاقدية مع غير الموظفين، وتصنيف تكاليف الموظفين وغير الموظفين بشكل أكثر تفصيلاً. وطلب من الأمانة أيضاً تقديم تفاصيل عن تكاليف التعويض المرتبطة بالمبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال في التحديثات المستقبلية.

٣٧- وأكدت الأمانة التزامها بتنفيذ استراتيجية الموارد البشرية بالكامل. وأبلغت اللجنة بأنها سوف تستعرض الدروس المستفادة من الأزمة المرتبطة بمرض فيروس الإيبولا، وستشرع في إجراء تحسينات في ممارساتها المتعلقة بالموارد البشرية من أجل ضمان الانتشار السريع في حالات الطوارئ. وأكدت اللجنة أن تعزيز أدوار مديري الموارد البشرية في جميع مستويات المنظمة سيتطلب موارد إضافية.

وأوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة مت ١٣٦/٤٥.

٢-١١ تعديلات النظام الأساسي للموظفين ولائحة الموظفين (الوثيقتان مت ١٣٦/٤٧ ومت ١٣٦/٤٧ إضافة ١)

٣٨- أحاطت اللجنة علماً بالتعديلات المقترحة على النظام الأساسي للموظفين ولائحة الموظفين ومشاريع القرارات المرتبطة بهما.

وأوصت اللجنة بأن يعتمد المجلس التنفيذي مشاريع القرارات الخمسة الواردة في الوثيقة مت ١٣٦/٤٧.

٢-٤ مسودة الاستراتيجية المالية للمنظمة (الوثيقة مت ١٣٦/٣٦)

٣٩- عرضت الأمانة مسودة الاستراتيجية المالية للمنظمة، وأوضحت أن هذه الوثيقة تقدم إطاراً يعتبر بمثابة الخطوة الأولى في وضع استراتيجية أكثر شمولاً.

٤٠- وأعربت اللجنة عن تقديرها للوثيقة، وطلبت أن تتضمن النسخة التي ستعرض في اجتماع اللجنة في أيار/ مايو ٢٠١٥ على المزيد من التفاصيل بما في ذلك خطة التنفيذ. وينبغي أن تتضمن النسخة المنقحة بشكل خاص على بيان شامل يحدد الرؤية الاستراتيجية للمنظمة؛ وأن تعيد التأكيد على الإدارة القائمة على النتائج كمبدأ أساسي؛ وأن تحدد المؤشرات المناسبة، بما في ذلك تقديم تعريف أكثر وضوحاً للأهداف الخاصة بالكفاءة.

وأوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بتقرير الأمانة الوارد في الوثيقة مت ١٣٦/٣٦.

٢-٦ جدول تقدير الاشتراكات ٢٠١٦-٢٠١٧ (الوثيقة مت ١٣٦/٣٧)

٤١- أحاطت اللجنة علماً بتقرير المديرية العامة والذي يوضح جدول تقدير الاشتراكات المقترح للفترة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧. ويعكس الجدول المقترح تطبيق أحدث جدول متاح لدى الأمم المتحدة والذي تم اعتماده في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢ ليغطي الفترة المالية ٢٠١٣-٢٠١٥. والجدول المقترح للفترة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧ لا يختلف عن الجدول المستخدم حالياً في المنظمة.

وأوصت اللجنة بأن يعتمد المجلس التنفيذي مشروع القرار الوارد في الوثيقة مت ١٣٦/٣٧.

٢-٧ التقييم (الوثيقة مت ١٣٦/٣٨)

٤٢- قدمت الأمانة التقرير الخاص بالتقييم، واستعرضت السمات البارزة للإطار الذي تم وضعه مؤخراً لتعزيز التقييم والتعليم التنظيمي. وتم تسليط الضوء على مجالات العمل الرئيسية للإطار والخطوات المستقبلية المقترحة.

٤٣- ورحبت اللجنة بالجهود المتواصلة المبذولة لإضفاء الطابع المؤسسي على ثقافة التقييم. وشجعت الأمانة على المضي قدماً في تنفيذ إطار العمل المقترح وتقديم تقرير عن التقدم المحرز كجزء من تقريرها السنوي المتعلق بالتقييم والذي سيقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السابعة والثلاثين بعد المائة. وطلبت اللجنة أن يقدم التقرير السنوي أحدث المعلومات عن عمليات التقييم التي أجريت كجزء من خطة عمل التقييم على نطاق المنظمة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٤٤- وطلبت اللجنة كذلك الارتقاء بسبل تنسيق أعمال التقييم على نطاق المنظمة مع إيلاء اهتمام خاص للتقييمات على المستوى القطري لضمان الجودة ودعم الإدارة الفعالة القائمة على تحقيق النتائج. وشجعت اللجنة الأمانة على التأكد من قيام المجال المعنى بالتقييم والتعلم التنظيمي، فضلاً عن الوحدات الأخرى المسؤولة عن إجراء التقييمات كل في مجال اختصاصه بإعداد التقارير المستقبلية التي ستقدم إلى الأجهزة الرئاسية بشأن نتائج التقييم، لأن ذلك من شأنه أن يعزز ثقافة التقييم عبر المنظمة.

**وأوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بتقرير الأمانة الوارد في الوثيقة
مت ٣٨/١٣٦.**

٢-٨ العقارات: أحدث المعلومات عن استراتيجية تجديد مباني جنيف (الوثيقة مت ٣٩/١٣٦)

٤٥- شجعت اللجنة الأمانة على مواصلة توخي الشفافية في تبادل المعلومات حول مشروع التجديد. وأكد أعضاء اللجنة على أهمية إشراف الدول الأعضاء على تصميم المشروع وتنفيذه.

٤٦- وطلبت اللجنة المزيد من التفاصيل عن وصف المبنى الجديد ومواصفاته التقنية، والأساس المنطقي لتحديد نطاق مشروع المبنى والأحكام المتعلقة بأمن الموقع. وأشارت إلى أنه يتعين على الأمانة عرض التكلفة، وآليات التمويل للمشروع بأكمله، بما في ذلك الآليات المتعلقة بسداد القرض إلى السلطات السويسرية، وتكلفة المبنى الجديد طيلة عمره. وطلبت اللجنة من الأمانة توفير الجدول الزمني المفصل للمشروع وكذلك هيكل تصريف الشؤون المقترح والذي تشترك فيه الدول الأعضاء.

٤٧- والتمست الدول الأعضاء توضيحاً بشأن التأثير المحتمل لمشروع التجديد على مستوى الاشتراكات المقدرة، مؤكدة على عدم رغبتها في رؤية أية زيادة.

٤٨- وشجعت اللجنة الأمانة على التماس الدروس المستفادة من المشاريع المماثلة داخل منظومة الأمم المتحدة والاستفادة منها بشكل فعال. وتمثل التجارب والدروس المستفادة من إدارة الأوضاع الطارئة والاحتياجات غير المتوقعة أهمية خاصة. وينبغي أيضاً النظر في توسيع نطاق الاستخدام المشترك للمرافق والخدمات داخل منظومة الأمم المتحدة في جنيف.

٤٩- وأشارت الأمانة إلى أن مشروع التجديد سيمول من خلال صندوق العقارات. ومع ذلك، سوف تنعكس آلية التمويل المعتمدة للصندوق في الميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٥٠- وأكدت الأمانة على أهمية وجود هيكل قوي لتصريف الشؤون، بما في ذلك مشاركة الدول الأعضاء، وأشارت إلى اعتراف إدراج هيكل مقترح في نسخة التقرير المحدثة التي ستزفع إلى جمعية الصحة العالمية الثامنة والسنتين في أيار/ مايو ٢٠١٥ من خلال اللجنة في اجتماعها الثاني والعشرين. وستتضمن النسخة المحدثة أيضاً المزيد من المعلومات التقنية والمالية المفصلة عن المشروع. وستنظم جلسة إعلامية للدول الأعضاء بشأن المشروع أثناء اجتماع اللجنة القادم.

٥١- وأوضحت الأمانة أنه من المزمع تقديم تقرير تقنى ومالى كامل وشامل يتضمن معلومات مفصلة عن خطة المشروع وإطاره الزمنى ويتناول ملاحظات الدول الأعضاء إلى جمعية الصحة العالمية التاسعة والستين فى عام ٢٠١٦ كى توافق عليه. وسيستند التقرير الشامل إلى تقييم وتقدير كامل لتكاليف تصميم المبنى الجديد المقترح والى نتائج دراسة شاملة بخصوص تجديد المبنى الرئيسى. وستجرى هذه الدراسات بعد اختيار أفضل تصميم. وسيقدم التقرير الشامل إلى المجلس التنفيذى فى كانون الثانى/ يناير ٢٠١٦.

وأوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذى علماً بتقرير المديرية العامة الوارد فى الوثيقة م٣٩/١٣٦.

٢-١٠ تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية (الوثيقة م٤٦/١٣٦)

٥٢- نظرت اللجنة فى تقرير الأمانة الوارد فى الوثيقة م٤٦/١٣٦.

٥٣- وشددت على أهمية التمثيل الجغرافى والتكافؤ بين الجنسين كعنصرين رئيسيين من عناصر التنوع، وعلى ضرورة أن تدخل المنظمة تحسينات فى كلا المجالين.

٥٤- وأكدت اللجنة التزامها بتحسين التكافؤ بين الجنسين والتوزيع الجغرافى، إذ يظان من الأولويات المؤسسية العالية فى سياق الاستراتيجية الخاصة بالموارد البشرية للمنظمة، وسيجرى رصدهما من خلال المؤشرات ذات الصلة فى الميزانية البرمجية ٢٠١٦-٢٠١٧.

وأوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذى علماً بتقرير الأمانة الوارد فى الوثيقة م٤٦/١٣٦.

البند ٣ من جدول الأعمال مسائل للعلم أو لاتخاذ إجراءات بشأنها من جانب اللجنة

٣-١ تقرير لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة فى مجال المراقبة (الوثيقة EBPBAC21/2)

٥٥- قدم رئيس لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة فى مجال المراقبة تقرير اللجنة المبدئى الذى يغطى اجتماعها السابقين المعقودين فى تموز/ يوليو وتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤. ولفت الاهتمام إلى التوصيات السابقة الصادرة عن لجنة الخبراء الاستشاريين بخصوص المراجعة الداخلية للحسابات، والمراجعة الخارجية للحسابات، وسجل المخاطر، وإطار الرقابة الداخلية، وإصلاح المنظمة، والتحديات السائدة فيما يتعلق باستخدام الموارد، نتيجة لفاشية مرض فيروس الإيبولا.

٥٦- وكانت لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة فى مجال المراقبة قد أشارت إلى أنه ينبغى المواءمة التامة بين سجل المخاطر ونطاق مراجعة الحسابات وإطار الرقابة الداخلية، وشجعت على التنسيق القوي بين تلك المجالات. وفيما يتعلق بإطار الرقابة الداخلية ينبغى إنشاء وحدات معنية بالامتثال فى كل الأقاليم بطريقة متجانسة ومتشابهة، وأن تدار تلك الوحدات باتباع نهج متسق وموحد ضمن إطار منشأ مركزياً. وسلطت لجنة الخبراء الاستشاريين الضوء على الحاجة إلى الاستثمار الكافى فى الفئة ٦ من الميزانية البرمجية (الخدمات المؤسسية/ الوظائف التمكينية) فى سياق المساعلة والرقابة الداخلية.

٥٧- وشدد أيضاً رئيس لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة فى مجال المراقبة على التحديات السائدة فى مجال إصلاح تصريف الشؤون، وحث الأجهزة الرئاسية على أن تقيم عملياتها وإجراءاتها الخاصة بتصريف الشؤون، من أجل زيادة فعاليتها. وحث المنظمة على أن تجري، فى توقيت مناسب فى المستقبل، تقييماً مستقلاً للاستجابة

لأزمة مرض فيروس الإيبولا وللدروس المستفادة في هذا الصدد. كما ينبغي تقييم مدى متانة الآليات التي تتبعها المنظمة في الرقابة والمساءلة ومدى قدرتها على الأداء الفعال تحت الضغط.

٥٨- وأثنت اللجنة على الدعم الممتاز والإرشادات الممتازة المقدمة من لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة، وأعربت عن تقديرها لتركيز اللجنة على سجل المخاطر وسياسة حماية الإبلاغ عن المخالفات في المنظمة.

٥٩- وشاطرت اللجنة شواغل لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة بخصوص تكرار مواطن الضعف في الرقابة في نفس المجالات التي سبق تحديدها في تقارير مكتب خدمات المراقبة الداخلية عن المكاتب المنظمة القطرية، وبشأن انخفاض الوتيرة المنخفضة لعمليات الاستعراض في المكاتب القائمة في البلدان ذات مستوى المخاطر المتوسط والمرتفع. وأبلغت الأمانة اللجنة بخصوص منهجية تقدير المخاطر المتبعة من أجل تعريف أولويات مراجعة الحسابات، والتي سبق أن أُطلعت عليها لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة. وترجمت الأولويات إلى خطة سنوية لمراجعة الحسابات تركز على مجالات الضعف الهامة.

٦٠- واتفقت اللجنة في الرأي على أن من الضروري أن تعمل الوحدات المعنية بالامتثال، على جميع مستويات المنظمة، بطريقة متماسكة ومتسقة ومتجانسة ضمن إطار مركزي. وطلبت من الأمانة أن تقدم تحديثاً للمعلومات عن التقدم المحرز في الموامة بين تلك الوحدات والوظائف إلى جمعية الصحة العالمية الثامنة والسنتين.

وأحاطت اللجنة علماً بتقرير لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة، الوارد في الوثيقة EBPBAC21/2.

٢-٣ تقرير عن تكنولوجيا المعلومات (الوثيقة EBPBAC21/3)

٦١- رحبت اللجنة بتقرير الأمانة. وطلبت حساباً أكثر تفصيلاً لتكاليف مختلف عناصر استراتيجية المنظمة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٦٢- لاحظت اللجنة أن الأمانة ملتزمة بتحسين تكنولوجيا المعلومات لضمان أن يظل ذلك من العوامل الاستراتيجية التمكينية للمنظمة وأنها ستعمل من أجل ضمان إتاحة البيانات ذات الصلة.

وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير الخاص بتكنولوجيا المعلومات الوارد في الوثيقة EBPBAC21/3.

٣-٣ إطار الرقابة الداخلية: أحدثت المعلومات عن التنفيذ، بما في ذلك الاقتراحات الخاصة بالتعاون المالي المباشر (الوثيقة EBPBAC21/4)

٦٣- رحبت اللجنة بأحدث المعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ إطار الرقابة الداخلية وخطط تطبيقه على جميع مستويات المنظمة. وأكدت على ضرورة الاتساق والشمول في التنفيذ، وتطلعت إلى المزيد من تحديثات المعلومات، بما في ذلك المعلومات عن استراتيجية الشراء الجديدة والتي ستتضمن مبادئ الشراء المراعية للبيئة والمتبعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٦٤- ورحبت اللجنة كذلك بإدخال "اتفاق المساواة" كأداة لتعزيز تفويض السلطات من المدير العام إلى المديرين العامين المساعدين. وطلب توضيح بشأن ما إذا كان يمكن أم لا التوسع في ذلك ليشمل تفويض السلطات من المدير العام إلى المديرين الإقليميين.

٦٥- وتم الإعراب عن التقدير للتحسينات فيما يتعلق بتقديم التقارير في موعدها بخصوص التعاون المالي المباشر، من جانب مكاتب المنظمة التي تمسك عن دفع المزيد من المدفوعات حيثما لم تُقدم التقارير في موعدها.

٦٦- وأيدت اللجنة الاقتراحات الخاصة بتحسين أنشطة التأكد، بما في ذلك ترتيبات التمويل ذات الصلة.

وأحاطت اللجنة علماً بتقرير الأمانة الوارد في الوثيقة EBPBAC21/4.

٣-٤ تقرير مكتب الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات (الوثيقة EBPBAC21/5)

٦٧- نظرت اللجنة في التقرير الأول لمكتب الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات، الذي عرض تحليلاً أولياً للنسخة الأولى من سجل المخاطر.

٦٨- وفيما يتعلق بالامتثال رحبت اللجنة بعمليات الاستعراض الإدارية والبرمجية المنفذة، وطلبت تطبيق خطط للتعميم الشامل لعمليات الاستعراض هذه. وتمت ملاحظة وتشجيع العمل الذي تقوم به الأمانة من أجل تعزيز إنشاء شبكة من الوحدات المعنية بالامتثال عبر أقاليم المنظمة.

٦٩- وفيما يتصل بإدارة المخاطر اعترفت اللجنة بالطابع الدينامي لسجلات المخاطر وبتعقيد الحفاظ على سجلات فعالة، وطلبت من الأمانة أن تضمن التحليل الملائم والتصعيد والتخفيف. كما طلبت اللجنة مشاطرة تحديثات المعلومات عن سجل المخاطر المؤسسية مع الأجهزة الرئاسية كي تسهم الدول الأعضاء في عملية إدارة المخاطر.

٧٠- ولاحظت اللجنة دور مكتب الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات كميسر لعملية إدارة المخاطر، وخصوصاً فيما يتعلق بالمخاطر الشاملة التي تقتضي اتباع استراتيجيات تخفيف متسقة تضعها مختلف الجهات المعنية بعملية الإصلاح.

٧١- كما أحاطت اللجنة علماً بالمبادرات الجارية في وظائف المراقبة، في إطار جهود إصلاح المنظمة، والتي تغطي مجالات المراجعة الداخلية للحسابات والمراجعة الخارجية للحسابات وإطار الرقابة الداخلية والامتثال/ المخاطر والتقييم وأعربت عن تقديرها لها. وأكدت اللجنة من جديد على ضرورة التقدم في تلك المبادرات بطريقة متسقة وضمن التنسيق على المستوى الداخلي ومع جهات أخرى وكيانات خارجية على المستوى القطري، حسب الاقتضاء.

٧٢- وفيما يتعلق بالأخلاقيات رحبت اللجنة بتحديث المعلومات الذي قدمته الأمانة عن سياسة حماية الإبلاغ عن المخالفات، وطلبت تعزيز دور المكتب بشأن التدريب في مجال الأخلاقيات على نطاق المنظمة. وأحاطت اللجنة علماً بالسياسة الجديدة بشأن إعلانات المصالح فيما يخص الخبراء، وطلبت توسيع نطاق هذه الإعلانات من جانب الموظفين لما هو أبعد من شروط الممارسة المتبعة حالياً.

وأحاطت اللجنة علماً بتقرير مكتب الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات الوارد في الوثيقة EBPBAC21/5.

٥-٣ تقارير وحدة التفتيش المشتركة (الوثيقة EBPBAC21/6)

٧٣- أعرب ممثل وحدة التفتيش المشتركة عن رضاه عن علاقة العمل بين منظمة الصحة العالمية ووحدة التفتيش المشتركة، وللمعدلات العالية لقبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها من جانب المنظمة.

٧٤- وبالإشارة إلى الدراسة التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة بشأن الاستعانة بالمتعاقدين من غير الموظفين في الميدان طلبت اللجنة من الأمانة أن تعيد النظر في القواعد التي تحكم الاستعانة بغير الموظفين، وذلك في إطار استعراضها القادم لعقود غير الموظفين في منظمة الصحة العالمية.

وأحاطت اللجنة علماً بتقرير الأمانة الوارد في الوثيقة EBPBAC21/6.

البند ٤ من جدول الأعمال اعتماد التقرير واختتام الاجتماع

٧٥- اعتمدت اللجنة تقريرها.

= = =